العرب
الخميس 2020/02/20
السنة 42 العدد 11623

موسكو تجدّد دعمها الحلّ السياسي في ليبيا

وزير الدفاع الروسي والمشير خليفة حفتر يؤكدان ضرورة تنفيذ قرارات مؤتمر برلين

بددت حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دوليا، الأربعاء، الآمال في إحياء سريع لمفاوضات وقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة بعد انسحاب فريقها من محادثات جنيف، فيما وجهت موسكو رسائل إلى رئيس حكومة الوفاق فائز السراج بأنه لا بديل للحل السياسي للأزمة الليبية، في رفض ضمني لتنصل الوفاق من مخرجات مؤتمر برلين والمفاوضات الأممية الشاقة التي يرعاها المجتمع الدولي بهدف إنهاء النزاع بالبلد.

روسيا في قلب الحدث الليبي

موسكو – جددت روسيا دعمها للحل السياسي في ليبيا، في الوقت الذي تحاول فيه حكومة الوفاق الليبية إرباك مسار المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة، بإعلانها تعليق المشاركة في محادثات جنيف الهادفة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين طرفي النزاع الليبي.

وأجرى قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، الأربعاء، محادثات مع وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو حول حلّ النزاع في ليبيا، كما أفادت وزارة الدفاع الروسية في بيان.

وناقش شويغو وحفتر "الوضع في ليبيا والدور المهم للمحادثات" التي عقدت في موسكو في يناير الماضي، فضلا عن "ضرورة تنفيذ" البنود التي اتفق عليها خلال قمة برلين الدولية حول ليبيا الشهر الماضي، بحسب البيان.

ويشير متابعون إلى أن موسكو عبر تجديدها دعم الحل السياسي في ليبيا، تسعى للتسويق لنجاح حققته داخل مؤتمر برلين حول ليبيا، والذي انعقد الشهر الماضي.

وسبق أن أوضحت مصادر دبلوماسية أن الضغط الروسي وراء تبني الأطراف الدولية المشاركة في مؤتمر برلين، الخيار السياسي كحل للأزمة الليبية، وأن موسكو هي التي دفعت باتجاه دعوة السراج وحفتر إلى برلين فيما كانت خطة المؤتمر تقصيهما عن الحضور.

سيرغي لافروف

على طرفي النزاع في ليبيا العودة إلى محادثات السلام

ويريد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استثمار نجاح دوره في مؤتمر برلين، ليثبت للمجتمع الدولي نجاعة الدبلوماسية الروسية، وأن موسكو تحولت إلى رقم وازن في الملف الليبي لا يمكن استثناؤه أو إقصاؤه.

وتأتي التحركات الروسية في الملف الليبي ردا على دخول تركيا على خط الأزمة الليبية وتأجيجها للخلافات بين الفرقاء الليبيين لتكرار السيناريو السوري في البلد.

ويعكس إعلان حكومة الوفاق التي تعترف بها الأمم المتحدة في وقت متأخر، الثلاثاء، تعليق مشاركتها في محادثات جنيف، ردا على استهداف الجيش الليبي مستودع أسلحة تركية في ميناء طرابلس، احتكام فائز السراج رئيس حكومة الوفاق إلى الأجندة التركية.

وتدعم تركيا حكومة السراج بالمرتزقة والذخيرة والسلاح في مواجهة مكاسب الجيش الليبي الميدانية، الأمر الذي عرقل المساعي الدولية لإيجاد تسوية سياسية.

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية في البيان أن حفتر وشويغو "أشارا مرة جديدة إلى غياب بديل عن السبل السياسية لحل الأزمة الليبية الداخلية"، وأعربا عن التزامها "باستقلال ليبيا ووحدة وسلامة أراضيها".

وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الأربعاء، إن على الأطراف الخارجية أن تدفع طرفي النزاع في ليبيا إلى الجلوس لخوض محادثات سلام.

ووفق ما أفادت وكالة "ريا نوفوستي" الروسية للأنباء، قال لافروف خلال لقاء مع نظيره الأردني أيمن الصفدي في موسكو "يجب على كل من لديهم تأثير بشكل أو بآخر على القوى السياسية أو غيرها في ليبيا أن يحثوها على الجلوس معا لخوض محادثات. اتخذت الخطوات الأولى بهذا الاتجاه لكن صعوبات إضافية تعاود الظهور من جديد".

وشارك حفتر في يناير في مفاوضات رعتها موسكو لكنه غادر دون توقيع اتفاق وقف لإطلاق النار.

ويأتي لقاء وزير الدفاع الروسي وقائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر بمثابة محاولة لترميم ما اعتبره المراقبون فشلا روسيا، حين رفض حفتر التوقيع في العاصمة الروسية، في يناير الماضي، على اتفاق الهدنة في ليبيا فيما وقّع الاتفاق رئيس حكومة الوفاق فائز السراج.

لكن حكومة الوفاق تناور سياسيا بعدما كشف الجيش الليبي خرق ميليشياتها للهدنة وقرار حظر الأسلحة، كما تعمل على تعطيل الحلول السياسية بالهروب من مفاوضات جنيف إضافة إلى مساعيها للتنصل من مخرجات برلين.

وأمام حالة الانسداد السياسي التي يغرق فيها المشهد الليبي تحاول الأمم المتحدة إنقاذ المفاوضات الليبية.

وسعت الأمم المتحدة لإنقاذ محادثات وقف إطلاق النار في ليبيا بعدما أعلنت حكومة الوفاق انسحابها من المحادثات بعد يوم واحد من انطلاقها، احتجاجا على قصف ميناء العاصمة.

وقال مصدر إن مبعوث الأمم المتحدة الخاص لليبيا حاول إقناع وفد طرابلس بالبقاء في جنيف واستئناف محادثات غير مباشرة.

وأوضح المصدر أن "المبعوث الأممي غسان سلامة يحاول إصلاح هذا، مضيفا أن رد فعل الحكومة يعتبر احتجاجا وليس بالضرورة انسحابا كاملا من المحادثات".

لكن رئيس حكومة الوفاق فائز السراج بدد الآمال في إحياء سريع لمفاوضات وقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة بعد انسحاب فريقه.

وأطلق المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى ليبيا في وقت سابق، الثلاثاء، الجولة الثانية من اجتماعات "اللجنة العسكرية المشتركة 5+5" في جنيف، التي تضمّ عشرة ضباط يمثّلون طرفي النزاع.

وهذه اللجنة هي إحدى ثمار مؤتمر برلين الدولي. ومن مهام هذه اللجنة الاتّفاق على شروط وقف دائم لإطلاق النار وانسحاب قوات الطرفين من بعض المواقع.

وانتهت جولة أولى من المحادثات دون نتيجة في وقت سابق هذا الشهر، لكن قال سلامة إن هناك "مزيدا من الأمل" هذه المرة لاسيما بسبب إصدار مجلس الأمن الدولي قرارا يدعو إلى "وقف دائم لإطلاق النار".

وأعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في بيان، الأربعاء، عن "أملها باستئناف الحوار". ودعت "لوقف التصعيد والأعمال الاستفزازية وخاصة توسيع رقعة القتال. كما ترجو البعثة من الجميع العودة للحوار سبيلا وحيدا لإنهاء الأزمة".

من جهته، حدد رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح ثوابت إنهاء الأزمة في بلاده.

وأكد عقيلة صالح على ضرورة مشاركة مجلس النواب في المسار السياسي الذي تعمل عليه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وشدد صالح، حسبما أفاد موقع مجلس النواب، الأربعاء، على المشاركة وفق الثوابت الوطنية لمجلس النواب والشعب الليبي والتي لا يمكن التنازل عنها للوصول إلى دولة المؤسسات والقانون ولعدم التفريط في المكتسبات السياسية والعسكرية التي تحققت في مشروع وطني ينهي الأزمة التي تمر بها البلاد. وأوضح صالح، خلال كلمة ألقاها الثلاثاء في افتتاح جلسة مجلس النواب، أن المُشكلة في ليبيا أمنية بالدرجة الأولى، محذرا من "خطورة تواجد الجماعات الإرهابية والمتطرفة والمرتزقة السوريين بالعاصمة طرابلس".

وأكد صالح على "عدم إمكانية عمل حكومة الوحدة الوطنية في العاصمة طرابلس في ظل وقوعها تحت الميليشيات والمتطرفين والمرتزقة".

وحدد صالح الثوابت الوطنية ومشروعه الوطني لإنهاء الأزمة في البلاد منها "تفكيك الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة والعصابات المسيطرة على العاصمة وللقيادة العامة صلاحية الضم والدمج وجمع السلاح"، وأن "القوات المسلحة الليبية هي وحدها الموكل إليها تطهير البلاد من الجماعات الإرهابية والميليشيات والعصابات المسلحة وحماية الحدود".

الحكومة الجزائرية تصطدم بموجة احتجاجات عارمة

مضيفو الطيران والأساتذة وأئمة المساجد يخرجون إلى الشارع

صابر بليدي

الجزائر – تصاعدت وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية بالجزائر، خلال الأسابيع الأخيرة، بشكل يزيد من متاعب السلطة في مواجهة الغضب المتنامي، جراء التداعيات المتراكمة لتردي الوضع الاقتصادي في البلاد، وللاضطرابات السياسية التي دخلت عامها الأول، دون أن يبرح الوضع مربع الصفر، فلا أمور السلطة استقرت ولا الهدوء عاد إلى الشارع.

ودخل أئمة مساجد وموظفون في وزارة الشؤون الدينية في حركة احتجاجية غير مسبوقة، حيث خرج العشرات، الأربعاء، في وقفة احتجاجية، أمام مبنى الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالعاصمة. ثم تنظيم مسيرة تجاه مقر وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مرددين عدة هتافات وشعارات أبرزها "حقوق مهضومة ووزارة ظلومة".

وسبق للتنسيقية الوطنية للأئمة وموظفي الشؤون الدينية والأوقاف، أن نظمت عدة تحركات احتجاجية، تنديدا بما أسموه "الوضع الاجتماعي المزري"، وجاءت الحركة الاحتجاجية للأئمة وموظفي الشؤون الدينية، في سلسلة من الاحتجاجات الاجتماعية التي تفجرت في العديد من القطاعات الحكومية، كمضيفي شركة الطيران المملوكة للدولة، وأساتذة التعليم الابتدائي، فضلا عن بعض القطاعات الاقتصادية الخاصة.

وتبقى الاحتجاجات الاجتماعية أحد الروافد الأساسية للحراك الشعبي المستمر منذ عام، وتشكل أحد الضغوط القوية على السلطة، في ظل عجزها عن الاستمرار في سياسة شراء السلم الاجتماعي، أمام تراجع الريع النفطي وتقلص مداخيل البلاد، وفشل الحكومات المتعاقبة في إرساء قواعد سياسة اقتصادية واجتماعية ناجعة.

وفضلا عن الأوضاع المهنية والاجتماعية، فإن بيان التنسيقية الذي لم يشر إلى هيمنة الوصاية على الخطاب الديني في المساجد، وتوجيهه لخدمة خط سياسي يدعم السلطة، قد طالب بحماية المعنيين من الاعتداءات التي باتت تلاحق الأئمة وألحقت الأذى ببعضهم بسبب خلافات حول الخطاب المذكور.

وكان مضيفو شركة الطيران المملوكة للدولة، قد شنوا في بحر هذا الأسبوع إضرابا مفاجئا خلق حالة ارتباك كبيرة في حركة الطيران، قبل أن يتدخل القضاء الإداري، ويقضي بعدم شرعية الإضراب، ويجبر المحتجين على العودة إلى مواقع عملهم.

وتعرضت الوقفة الاحتجاجية التي نظمها أساتذة التعليم الابتدائي بوسط العاصمة إلى تعنيف وقمع من طرف قوات الأمن، الأمر الذي أعاد سيناريو تعاطي وزارة الداخلية مع احتجاجات الأطباء المقيمين خلال العام 2018، إلى الأذهان لمّا تعرض هؤلاء إلى تضييق وتعنيف شديدين، مما أثار حينها انتقادات قوية للسلطة، ويعتبر إلى الآن أحد أسباب انفجار الاحتجاجات السياسية في البلاد.

> **تقلص مداخيل خزينة الدولة، يحول دون الوفاء بالالتزامات التي أطلقتها السلطة تجاه مختلف القطاعات**

ومع ذلك، تجاهل مخطط عمل الحكومة الحائز على تزكية الغرفة الثانية للبرلمان الجزائري، البعد السياسي للأزمة التي تتخبط فيها البلاد، وأعطى الانطباع بأن الجهود ستنصب على التحديات الاقتصادية، وهو ما يصطدم بتفاقم حالة الغضب الاجتماعي، لاسيما في ظل الركود الاقتصادي وظهور بوادر أزمة معقدة، بدأت بإعلان إفلاس بعض الوحدات الاقتصادية وتسريح العمال، كما هو الشأن بالنسبة لمصنعي الصناعات الكهرومنزلية بتيزي وزو، ومصنع للتحويل الغذائي.

وتأتي الاحتجاجات الأخيرة في سياق توجيهات أسداها الرئيس عبدالمجيد تبون، للسلطات المركزية والمحلية، من أجل التكفل بالانشغالات والمشاكل اليومية للسكان، لكن تقلص مداخيل الخزينة العمومية، يحول دون الوفاء بالالتزامات التي أطلقتها السلطة تجاه مختلف القطاعات لاسيما المتصلة بتحسين الخدمات العمومية.

ولا زال الغموض يحوم حول توجهات السلطة الجديدة في البلاد، في التعاطي مع ارتدادات الجبهة الاجتماعية، ففيما تتبنى خطاب التهدئة عبر مخطط عمل طموح، لا زالت تمارس مختلف طقوس القمع والتضييق على حريات التظاهر والتعبير، عكس ما يردده رئيس البلاد الذي تعهد في أكثر من مناسبة بتخصيص جزء من التعديلات الدستورية المنتظرة لمسألة الحريات الفردية والجماعية.

ويرى خبراء مختصون أن التحديات الحقيقية التي تواجه النظام الجزائري، هي المعوقات الاقتصادية والاجتماعية القادمة، وأن الاحتجاجات السياسية في الأشهر الأخيرة تبقى معارضة ناعمة قياسا بسلميتها وعدم انجرارها للعنف، وأن العنف الأخطر هو الذي تحركه الحاجيات الفردية من مأكل ومشرب وخدمات وفقر.. وغيرها.

وسبق للخبير الاقتصادي ورئيس الحكومة السابق أحمد بن بيتور، أن حذر من "مغبة الإفراط في النمط السياسي والاقتصادي المنتهج لحد الآن، والبقاء رهائن للريع النفطي"، وتوقع أن "نفاد مخزون النقد الأجنبي في حدود العامين القادمين، سيضع البلاد على حافة المجهول".

الشارع الجزائري يضغط مجددا

ناصر بوريطة: نريد علاقات استثنائية مع موريتانيا

نواكشوط – صرح وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، الأربعاء، في العاصمة الموريتانية بأن بلاده ترغب في علاقات استثنائية مع موريتانيا.

وقال بوريطة، في تصريح صحافي عقب لقائه بالرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني، إن رغبة العاهل المغربي الملك محمد السادس هي "ألا تكون العلاقة مع موريتانيا علاقة عادية وإنما علاقة استثنائية بحكم ما يميزها من تاريخ ووشائج إنسانية وجوار جغرافي".

وأشار إلى أن اللقاء كان مناسبة لإبلاغ الإرادة القوية للعاهل المغربي في تطوير العلاقات بين المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية إلى أعلى المستويات.

وأضاف "هناك وشائج بين المغرب وموريتانيا وأرضية صلبة قوامها العلاقات الإنسانية والأخوة الثابتة بين الشعبين الشقيقين وكذلك التعاون في كل المجالات وخاصة المجال الاقتصادي والتجاري وغيرهما، والاحترام المتبادل والتقارب في وجهات النظر حول مجموعة من القضايا".

وكان وزير الخارجية المغربي وصل إلى نواكشوط، الثلاثاء، والتقى بنظيره الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد وبحث معه تطوير التعاون الثنائي. وتُعدّ هذه الزيارة هي الأولى من نوعها لمسؤول حكومي مغربي في عهد الرئيس الجديد محمد الشيخ ولد الغزواني.